



تقدير موقف

المسجد الأقصى واحتمال تقسيمه زمنياً في ظل استهداف حركة الرباط

إدارة الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدولية

2015/9/11

المسجد الأقصى واحتمال تقسيمه زمنياً في ظل استهداف حركة الرباط

ملخص

يمر المسجد الأقصى في واحدة من أدق المراحل وأخطرها منذ احتلاله عام 1967 مع تصعيد السلطات الإسرائيلية من وتيرة اعتداءاتها على المسجد واستهداف مكوناته وعناصر الدفاع عنه والتصدي لمخططات التهويد والسيطرة عليه. وقد تجلّى ذلك في سلسلة متلاحقة من الإجراءات استهدفت بشكل خاص النساء، وتجريم حركة الرباط، والتصويب على موظفي الأوقاف وإصدار قرارات بإبعادهم عن المسجد ومنعهم من الاقتراب من المقتحمين خلال ممارسة عملهم .

وفي حين يتصرف الاحتلال بجديّة وبخطوات مدروسة للسيطرة على المسجد يغيب الموقف الرادع للاحتلال الذي يتصرف براحة ومن دون التعرض لأي ضغط من الجهات المعنية بشكل أساسي بالدفاع عن المسجد .

وفي ضوء تلاحق الإجراءات الإسرائيلية في الأقصى يمكن الحديث عن ثلاثة سيناريوهات تحكم المشهد في المسجد؛ الأول: انتقال الاحتلال إلى عملية تشريع التقسيم الزمني للمسجد في الكنيسة، والثاني، اكتفاء الاحتلال بالإجراءات الإدارية لتثبيت "الوضع القائم"، والثالث اندلاع موجة جديدة من الحراك الشعبي في القدس تدفع الاحتلال إلى ضبط خطواته على إيقاعها. ترجيح أحد هذه السيناريوهات مرتبط بالعوامل المؤثرة في مسار الأحداث، وهي في المستوى الأول: الأردن، والمقاومة الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، والمقدسيون مع فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948، ومجموع الأحزاب والمنظمات والعلماء والإعلام في العالم العربي الإسلامي، والموقف الإسرائيلي. ويأتي في المستوى الثاني عوامل أخرى يتزايد تأثيرها في حال تضافرت في ما بينها.

المسجد الأقصى: تصعيد في استهداف المسجد ومكوناته

شكّل انتهاء عيد الفطر بداية التحول في التعاطي الإسرائيلي مع المسجد الأقصى مقارنة بالموقف والإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال في الأشهر السابقة والتي فرضتها الهبة الشعبية التي شهدتها القدس في أعقاب قتل مستوطنين الفتى المقدسي محمد أبو خضير في 2014/7/2. فتداعيات الهبة دفعت المستوى الأمني إلى فرض قيود على الاقتحامات، وصولاً إلى شهر رمضان ومنع الاقتحامات كلياً في العشر الأواخر وفي أيام الفطر. أما على المستوى السياسي فقد أكد نتنياهو تمسك دولة الاحتلال بـ "الوضع القائم" في الأقصى والحرص على عدم تغييره إذ إنّ المكاسب التي حقّقها اليهود في ظلّ هذا

الوضع أكبر من أن تضيع، وفي حين أن الحكومة تعد اليهود بالسماح لهم بالصلاة في الأقصى إلا أنها تتحسب للتداعيات إن سمحت لهم باقتحامه والصلاة فيه رسمياً.

تمكّن الاحتلال من تخفيف "التوتر السائد في القدس"، بناء على نصيحة تلقاها ننتياهو من وزير الخارجية الأميركي جون كيري والعاقل الأردني عبد الله الثاني في اجتماع في عمان في تشرين ثان/نوفمبر 2014، ومع انتهاء عيد الفطر عاد المشهد في الأقصى إلى ما كان عليه، مع تصعيد في استهداف حراس المسجد وحركة الرباط، وتجددت الاقتحامات السياسية مع "ذكرى خراب المعبد" واقتحام عضو الكنيست ووزير الزراعة أوري أريئيل الأقصى في 2015/7/26. عقب ذلك تلاحقت الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف الأقصى، وبات الاحتلال يتصرف بحرية كبيرة في فرض القيود على المصلين، ومنع النساء من دخول المسجد، والتدخل في عمل الأوقاف من خلال محاولات منع الحراس من أداء عملهم وإبعادهم عن الأقصى.

الاحتلال يجرم حركة الرباط

في 2015/9/8، أصدر وزير الجيش موشيه يعلون قراراً بتجريم ما أسماه تنظيمي المرابطين والمرابطات، وحلقات مصاطب العلم في المسجد الأقصى واعتبارهم مجموعات إرهابية، وقال مكتب يعلون إن القرار متوافق مع توصية من الشاباك (جهاز الأمن العام) ومع موقف الشرطة، واتهم المرابطين والمرابطات وطلاب حلقات العلم بـ "التورط في تحريض خطير ضد السياح والزائرين والمصلين في جبل المعبد، الأمر الذي يؤدي إلى العنف وتهديد الحياة". والنقطة اللافتة في بيان المكتب الإشارة إلى أن "هدف المرابطين والمرابطات هو تقويض السيادة الإسرائيلية على جبل المعبد، وتغيير الواقع والترتيبات الحالية، والإضرار بحرية العبادة". وقد حاز قرار يعلون موافقة المدعي العام يهودا فينشتاين.

قرار يعلون كان سبقه في 2015/8/24، رسالة من وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال جلعاد أردان أوصى فيها وزير الجيش بإعلان "تنظيمي" المرابطين والمرابطات تنظيمًا غير قانوني. وقال أردان في التوصية إن أفراد "هذين التنظيمين يتعقبون زيارات اليهود إلى [الأقصى] ويصرخون بتهور وبعبارات تحريضية، ويحجبون طريق الزوار المؤدي إلى [المسجد]". وأضاف أن هدف الجماعتين هو مضايقة اليهود الراغبين بزيارة المكان من خلال اللجوء إلى العنف والترهيب مؤكداً أنه يقوم بما في وسعه لوقف

نشاطات هاتين "الجماعتين الخطيرتين اللتين تنتهكان التوازن القائم في [الأقصى]". وقال بيان لوزارة الأمن الداخلي إن الوزير أردان أجرى اتصالات ومشاورات مع الشبابك ومع النيابة العامة والمستشار القضائي للحكومة، وقد أبدوا جميعاً موافقتهم على الاقتراح.

ليس الطرح الذي قدمه أردان بالجديد، ففي تشرين ثانٍ/نوفمبر 2014 كشفت هآرتس أن وزارة الأمن الداخلي وفروعاً أخرى من مؤسسة الدفاع الإسرائيلية (الشبابك والشرطة الإسرائيلية) سيتقدمون بمشروع قانون لتجريم المرابطين الذين يمنعون دخول اليهود إلى الأقصى. ووفق هآرتس فقد ناقش وزير الأمن حينها، يتسحاق أهارونوفيتش المشروع مع المدعي العام يهودا فينيشتاين كما قال قائد الشرطة الحنان دانيو في جلسة للجنة الداخلية في الكنيست في 2014/10/2 إنَّ الشرطة ومكتب المدعي العام يعملون من أجل وقف الفلسطينيين المتورطين في تنظيم تظاهرات في الأقصى والاشتباك مع القوى الأمنية في المكان. لكن القانون لم يسن، واختار أردان التوجه مباشرة إلى وزير الجيش.

استهداف الرباط عبر الدعوة إلى تجريمه كان سبقه قرار لوزير الأمن الإسرائيلي السابق أهارونوفيتش في 2014/9/3 بإغلاق مؤسسة عمارة الأقصى في الناصرة في الأراضي المحتلة عام 1948، وهي ذات دور كبير في رعاية برنامج مصاطب العلم ورفد المسجد بالمرابطين، لا سيما في الصباح حيث تزداد الاقتحامات. وقالت الناطقة باسم الجيش تعقيباً على القرار إن المؤسسة قامت، بالمشاركة مع حركة حماس في منطقة القدس، بإجراء نشاطات مختلفة في حيز الحرم القدسي سعياً وراء تعزيز وجود المسلمين بالحرم، إضافة إلى مراقبة نشاطات اليهود الزائرين وتحركاتهم في المكان، ومنع السيطرة اليهودية". وفي 2014/9/8، مدّدت الشرطة أمر إغلاق المؤسسة عاماً كاملاً.

قرارات الإغلاق امتدت إلى عام 2015 حيث أغلق الاحتلال في 2015/1/13 ثلاث جمعيات تابعة للحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وهذه المؤسسات هي رواد الأقصى ومسلمات لأجل الأقصى في القدس، إضافة إلى جمعية الفجر في الناصرة، وذلك بموجب قرار من وزير الجيش يقضي بحظر هذه الجمعيات بتهمة تمويلها ما يسمى "منظمات الإرهاب" ودعم حركة "حماس". واعتبر قرار الإغلاق أنّ الجمعيات المذكورة أقيمت لتمويل النشاطات المناهضة لزيارة اليهود للمسجد

الأقصى وتهديد أمنهم والتسبب بأعمال إخلال بالنظام العام، والتعاون مع حماس لدعم المرابطين في المسجد.

واستهداف الاحتلال لحركة الرباط هو جزء من محاولاته تحييد وعزل كل الأطراف التي يمكن أن تؤثر في "الوضع القائم" في الأقصى، لا سيما إذا عدنا إلى مناسبات سابقة متعددة تمكن فيها المرابطون من حمل الاحتلال على منع الاقتحامات كان أبرزها في عيد الفصح اليهودي في نيسان/أبريل 2014.

✚ منع النساء من دخول الأقصى وفرض قيود على الرجال

عمدت الشرطة الإسرائيلية منذ 2015/8/24 إلى منع النساء من دخول الأقصى من الساعة السابعة والنصف إلى الحادية عشرة صباحاً، وهو الوقت المتاح لاقتحامات اليهود في الفترة الصباحية بموجب ما يسمى بـ "الوضع القائم". واستمر المنع إلى 2015/9/3 للنساء كافة بالتزامن مع منع نساء أدرج الاحتلال أسماءهن ضمن "لائحة سوداء" من دخول الأقصى إلى ما بعد انقضاء فترة اقتحامات المستوطنين الثانية، أي بعد الساعة 2:30 ظهراً. وقد بدأ هذا التصعيد منذ حوالي 4 أسابيع بقائمة ضمت 20 اسماً ووصلت إلى 45 اسماً. وتوجت الشرطة ممارساتها ضد المرابطات بمداومة منازل 5 منهن فجر الخميس 2015/9/3 واعتقلت إكرام غزاوي، وسلمت سماح غزاوي أمر استدعاء للتحقيق فيما سلمت عايدة الصيداوي أمراً بإبعادها عن الأقصى لمدة شهر، بعد تفتيش منازلهن.

كما فرضت الشرطة على النساء تسليم هوياتهن قبل السماح بدخولهن إلى الأقصى وفرضت عليهن استرجاعها قبل الساعة السابعة والنصف (بدء الاقتحامات) وإلا سيكون عليهن تسلماً من مركز شرطة القشلة، مع ما يعنيه ذلك من احتمال تعرّضهن للتحقيق، وربما التوقيف.

وبالتوازي مع استهداف النساء ومنعهن من دخول الأقصى في الفترة الصباحية، كانت الشرطة تفرض قيوداً على الرجال، فمنعت من هم دون الخامسة والعشرين من دخول المسجد وصادرت بطاقات الهوية العائدة لكبار السن، واشترطت عليهم أيضاً استردادها قبل الساعة والنصف صباحاً لضمان عدم عرقلة الاقتحامات.

... ولموظفي الأوقاف نصيب من الاعتداءات

بالتوازي مع استهداف الرباط، ركز الاحتلال على موظفي الأوقاف، وبشكل خاص حراس المسجد حيث أصدر أوامر بالتحقيق والإبعاد بحق عدد منهم، كان آخرها في 2015/8/31 مع إصدار أوامر إدارية بإبعاد 6 من موظفي دائرة الأوقاف في المسجد الأقصى عنه لمدة شهرين، والمبعدون هم موظفو دائرة الإعمار حسام سدر وبهاء أبو صبيح وثائر أبو سنينة، بالإضافة إلى الحراس عرفات نجيب وفادي عليان وطارق أبو صبيح. كما كشف الشيخ عمر الكسواني في 2015/8/27 عن توجيه الشرطة الإسرائيلية تحذيراً شفوياً إلى حراس الأقصى بوجوب عدم اقترابهم من المقتحمين مسافة تزيد على 15 متراً.

خذوا أسرارهم من حاخاماتهم

كشف الحاخام يهودا غليك لصحيفة تايمز أوف إسرائيل (2015/9/1) عن تفاصيل لقائه مع نتنياهو في 2015/8/19 لمناقشة التطورات في الأقصى وقال غليك إنه في حين لم يعد نتنياهو بحرية صلاة اليهود في الأقصى فإنه اعتبر أن الوضع الحالي الذي يتعرض فيه اليهود للمضايقات من قبل الناشطين والناشطات من المسلمين لا يمكن قبوله وقال غليك إن نتنياهو يدعم وزير أمنه في منع المرابطات من دخول الأقصى في ساعات الزيارة الصباحية. ووفقاً لغليك، فإن نتنياهو قال بوجوب طرد الناشطين المسلمين من المكان كما ناقش معه الارتدادات السياسية قائلاً إن هذا الوضع ينبغي ألا يستمر وإنه ينسق مع مكتب المدعي العام وكل المؤسسات الأمنية لحل القضية.

ويعتبر إبعاد المرابطات عن الأقصى صباحاً من أهم إنجازات غليك وناشط "المعبد" حيث اعتبر غليك أن هذه قد تكون الخطوة الأولى لتقسيم أوقات الزيارة بين المسلمين واليهود تمهيداً لصلاة اليهود في المكان. وقال غليك إنه يشعر بأن "ثمة روحاً جديدة ترشد الشرطة فالوزير أردان مختلف عن سلفه أهارونوفيتش، حيث يطلق نشاطات ويفهم الوضع الفوضوي كما أنه يتقهما"، وأضاف غليك أن أردان يريد أن يطور الوضع ولكن ذلك "لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها والشيء الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى التغيير هو زيادة الوجود اليهودي في جبل المعبد، ونحن نحتاج إلى مزيد من الضغط من الحشود التي تصعد إلى المكان ومن السياح الشاهدين على الوضع".

السيناريوهات المحتملة:

بالنظر إلى الإجراءات التي يتخذها الاحتلال والتصعيد في المسجد الأقصى واستهداف حركة الرباط وصولاً إلى تجريدها يمكن الحديث عن 3 سيناريوهات محتملة:

1. خطوات متلاحقة لتسريع التقسيم وصولاً إلى تشريعه بشكل رسمي في الكنيست، وكانت محاولات في هذا السياق تمت في وقت سابق مع تقديم عضو الكنيست السابق أرييه إيداد (حزب الاتحاد الوطني) اقتراح قانون لتقسيم الأقصى زمنياً عام 2012، واقتراح تبناه كل من النائبين ميري ريغف (ليكود) وحيليك بار (وهو من حزب العمل، وقد سحب دعمه للاقتراح بعد الانتقادات التي وجهت له) في أيار/مايو 2014.
2. استمرار الخطوات الإسرائيلية لجهة استهداف مكونات الأقصى كلها، ولا سيما الرباط، مع ما ينتج ذلك من تقسيم للأقصى بحكم الأمر الواقع وتثبيت "الوضع القائم" بما يتيح للاحتلال استمرار التحكم بالمسجد وفرض شروطه وقواعد الدخول إليه والصلاة فيه.
3. تجدد الهبة الشعبية التي اندلعت في القدس واحتمال انطلاقها من الضفة الغربية خصوصاً بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار التي تشهدها مدن الضفة وكان آخرها ما حصل في جنين وكذلك التحركات على خلفية إحراق عائلة الدوابشة في دوما بنابلس، مما سيدفع الاحتلال إلى ضبط اعتدائه على الأقصى على إيقاع الحراك الشعبي.

السيناريو الأرجح:

يعتبر السيناريو الأول وإمكانية اتجاه الاحتلال إلى تشريع التقسيم في الكنيست احتمالاً ضعيفاً لا سيما أن الاحتلال يبدو قادراً على التحكم بالأقصى من خلال قرارات إدارية من دون الحاجة إلى القوانين، فضلاً عن أن الكلفة السياسية لهذا السيناريو باهظة على حكومة نتياهو الضعيفة من حيث تكوينها وائتلافها. وهذا السيناريو سيخرج حكومة الاحتلال أمام العالم عموماً، وأمام الحليف المهم "الأردن" على وجه الخصوص. وسبق أن طلب الأردن توضيحات بشأن مشاريع تقسيم الأقصى التي يسعى بعض أعضاء الكنيست لتشريعها فيه، فكان الرد الإسرائيلي الرسمي أنه لا نية إسرائيلية رسمية لتغيير "الوضع القائم".

ويعتبر السيناريو الثالث قابلاً للتحقيق بالنظر إلى هبة المقدسين بعد إحراق الطفل المقدسي محمد أبو خضير وإحراقه في 2014/7/2. ولكنّ تقويماً سريعاً لهذه الهبة يفيد بأن الاحتلال تمكّن بشكل أو بآخر من استيعابها نسبياً من خلال إجراءات أمنية و"تسهيلات" مؤقتة وملاحقة للمرابطين والمرابطات وحراس الأقصى وتقييد حركتهم وإبعادهم واعتقالهم وغير ذلك. كما أن أسباباً موضوعية لها علاقة بطبيعة ومقومات صمود المجتمع المقدسي أدت إلى تراجع الهبة الشعبية عمّا كانت عليه في الأشهر الأولى لاندلاعها. ويبقى العامل المهم المتمثل بالغياب الواضح لفصائل وقوى المقاومة الفلسطينية عن الانخراط في صلب هذه الهبة تخطيطاً وتنظيماً وتنفيذاً، والغياب القسري لحاضنة القدس البشرية المتمثلة بالضفة الغربية بسبب الاحتلال والتنسيق الأمني من قبل السلطة الفلسطينية معه، سبباً وجيهاً يدفعنا للترجيح بأن الهبة الشعبية في القدس قابلة للاستمرار على الوتيرة السابقة نفسها، ولكن حظوظ توسعها بما يتناسب مع حجم الاعتداءات على القدس والأقصى تبقى محدودة في ظل استفراد الاحتلال بما أسماه "الذئب الوحيد" أي شباب القدس الثائرين.

وأما السيناريو الثاني المتمثل في تكريس هذا الواقع فهو الأرجح، فالاحتلال ماضٍ قدماً في تحقيق المكاسب" في ما يتعلق بالأقصى على أكثر من صعيد، وإجراءاته على الأرض خير دليل على عزمه فرض تقسيم الأقصى زمانياً ولكن بأقل ضجة ممكنة حتى يتقاضي الخسائر والتداعيات التي يمكن أن تنجم عن هذه الخطوة.

ويبقى ترجيح هذا السيناريو أو ذاك مرتبطاً بتعاطي الأطراف المؤثرة في مسار الأحداث، وكيفية تفاعلها مع الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة على المسجد والمواقف التي يمكن أن تتخذها والسقف الذي ستلزم نفسها به، وأهم هذه الأطراف هي الأردن لما لها من وصاية على المقدسات، ولا سيما الأقصى، والمقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948، وكذلك المقاومة الفلسطينية بما لها من قدرة على إيلاء الاحتلال ولجم جموحه، بالإضافة إلى الطرف الإسرائيلي ذاته ولا سيما تجاوبه مع "منظمات المعبد" التي قطعت شوطاً بعيداً في جعل مطالبها ضمن الاهتمامات المتقدّمة للمستوى الرسمي في "إسرائيل".

◀ الأردن:

ينطلق الأردن في "الدفاع" عن الأقصى من مبدأ تثبيت "الوضع القائم" في المسجد بما يعنيه ذلك من اقتحامات تنظمها سلطات الاحتلال بما يجعل وصاية الأردن على المسجد صورية فيما التحكم بالمسجد هو عملياً بيد الاحتلال. ويتجلى الأمر بوضوح من خلال تصريحات للمسؤولين الأردنيين من بينها تصريح في 2015/8/26 لوزير الإعلام الأردني محمد المومني حذر فيه من تغيير "الوضع القائم" في الأقصى مشدداً على ضرورة التقيد بما توصل إليه الاجتماع الثلاثي في عمان في تشرين ثان/نوفمبر 2014 والذي ضم كلاً من العاهل الأردني، ووزير الخارجية الأميركية جون كيري، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وأكد الحاجة إلى الالتزام بالوضع القائم في الأقصى واحترام الوصاية الهاشمية على المقدسات، كما أكد ضرورة لجم "التوتر" في القدس بعد اندلاع الهبة الشعبية. وفي موازاة ذلك تصريحات حول مواصلة الأردن دوره لحماية المقدسات بموجب الوصاية الهاشمية صدرت عن ملك الأردن في 2015/8/30 بعد لقائه الرئيس محمود عباس في عمان.

ولم تشكل الاعتداءات المباشرة على موظفي الأوقاف أي دافع للأردن لرفع سقف موقفه، فقد عبر وزير الأوقاف الأردني هايل داود في 2015/8/31 عن رفض الأردن الإجراءات الإسرائيلية في الأقصى، وربط الوزير الخطوة الأردنية التالية بالرد الإسرائيلي على رسائل بهذا المعنى أرسلت إلى الجانب الإسرائيلي عبر قنوات مختلفة منها السفير الأردني في "تل أبيب"، مع التأكيد أن الأردن "سيقف بجانب المرابطين والموظفين التابعين له، ولن يتوانى عن اتخاذ الإجراءات كافة التي تضمن حقوقهم".

وبينما كانت السلطات الإسرائيلية تستدعي موظفي الأوقاف وتحقق معهم وتصدر أحكاماً بمنعهم من دخول الأقصى تم الكشف عن قرار أردني في أوائل آب/أغسطس 2015 بفصل 3 من موظفي الأوقاف ضمن خطوة نفى وزير الأوقاف الأردني هايل داود أن يكون لها أي خلفيات أمنية معتبراً أنها تأتي في سياق عدم الرضا عن أداء الحراس خلال مدة التجربة التي تسبق التثبيت. لكن توقيت الخطوة في الوقت الذي تستهدف فيه سلطات الاحتلال الأقصى بكل مكوناته لا يمكن عزلها عن الأخبار المتداولة حول تنسيق بين الأردن و"إسرائيل" لضبط الوضع الأمني في الأقصى، لا سيما وأن الحراس المفصولين كانوا ممن تصدوا للاقتحامات، وفي هذا السياق تواردت أنباء عن تأكيد حراس الأقصى اتجاه الأردن إلى طرد 30 حارساً آخر ممن تتهمهم سلطات الاحتلال بالتصدي للاقتحامات اليهود.

وفي خطوة توج بها الأردن انفصاله عما يقوم به الاحتلال من اعتداءات في الأقصى، تسلم الملك الأردني أوراق اعتماد السفارة الإسرائيلية الجديدة في 2015/9/7 ليكشف في 2015/9/9 عن توقيع وزير الجيش موشيه يعلون في 2015/9/8 على قرار يقضي باعتبار المرابطين والمرابطات "تنظيمين إرهابيين" خارجين عن القانون. وعلى الرغم من صدور القرار فإن الأردن يتعامل مع ذلك بكثير من التبسيط حيث تبع قرار يعلون تصريحاً من وزير الأوقاف الأردني يعلن فيه أنّ الحكومة الأردنية لن تسمح للسلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال بالتدخل في المسجد الأقصى، مع إعلان رفض الحديث بمسألة السيادة على الأقصى حيث "ستتدخل الدولة الأردنية في حال صدور أي قرار إسرائيلي بهذا الشأن لأن الأقصى حق إسلامي لا يحق لأحد التدخل في شؤونه أو في شؤون العاملين فيه".

إن الموقف الأردني الذي لا يزال يتعاطى مع الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى كخطر بعيد التحقق يجعل السيناريو الثاني هو الأرجح، كما يعطي مجالاً للسياريو الأول إن اختار الاحتلال سلوك طريق الكنيست والتشريع. كما أن الأردن لن يكون عاملاً رافعاً لأي حراك شعبي في حال اندلاعه في القدس المحتلة استناداً إلى موقفه السابق من الحراك الذي اندلع في القدس عام 2014 وسعيه إلى التعاون مع الاحتلال لإخماد التحركات بدلاً من التأسيس عليها لفرض قواعد جديدة في المسجد الأقصى. ومن الواضح أن الأردن متماهٍ مع ما يسمى الوضع القائم في الأقصى ويتعاطى مع الاقتحامات كأمر مسلم به وواجب التحقق.

◀ المقدسيون وأهالي الأراضي المحتلة عام 1948:

إنّ المقدسيين وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 هم خط الدفاع الأول عن المسجد الأقصى، وهم الشريان الذي يغذي حركة الرباط التي تعتبر بدورها من أهم وسائل الدفاع عن الأقصى في وجه مخططات التهويد والتقسيم. ولا شك في أن الممارسات الإسرائيلية الحالية تهدف إلى خلق حالة من الملل واليأس بين صفوف المرابطين والمرابطات وبث شعور بينهم بالعجز عن حماية الأقصى، وهو الأمر الذي تراهن عليه سلطات الاحتلال لتمرير مخططاتها بعد أن تخترق خط الدفاع الأول عن الأقصى وتقوضه، فإن نجحت في ذلك وانفض أهل الرباط عن مسجدهم فإن ذلك يجعل السيناريو الثاني هو الأرجح أما صمودهم وتحديدهم لإجراءات الاحتلال فسيشكل حالة من الحراك أو المقاومة التي ستعرق مخططات الاحتلال، الأمر الذي يجعل السيناريو الثالث هو الأقرب إلى التحقق.

◀ المقاومة الفلسطينية:

تتميز المقاومة الفلسطينية بقدرتها على قلب الموازين والحسابات بشكل كبير، والمقاومة تملك من أوراق الضغط ما يجعلها قادرة على إيلاء الاحتلال، وهو الأمر الذي كان واضحاً خلال العدوان على غزة، وكذلك حالة الاستنفار التي أعلنتها المقاومة دعماً للأسيرين المعتقلين إدارياً خضر عدنان ومحمد علان عند خوضهما إضراباً عن الطعام. وعلى الرغم من تقييد المقاومة في الضفة الغربية إلا أنها لا تزال قادرة على الالتفاف على هذا التضيق كما أن فضاء العمل في غزة، وهي واقعة تحت الحصار، لا يزال أوسع خاصة في المستوى التعبوي والجماهيري، ما يمكنها من الاستفادة من هذا الهامش للمناورة. ولا شك في أن اللغة التي ستتناها المقاومة والسقف الذي تختاره، انخفض هذا السقف أو علا، سيساهم في تحديد الخطوات اللاحقة التي ستعتمدها "إسرائيل"، مما يعطي أرجحية للسيناريو الثاني واستمرار عملية التقسيم ضمن سياسة الأمر الواقع إن تبنت المقاومة خطاباً تطغى عليه لغة التهديد التي لا تبدو مقتزنة بتحريك جاد على الأرض أما في حال اعتماد خطاب جاد واضح المعالم والمرتكزات فإن ذلك سيكون جزءاً من الضغط على الاحتلال لوقف تصعيده ومحاولته إسقاط تجربة المسجد الإبراهيمي على الأقصى وتكرارها. وفي هذا السياق فإن أي ظهور منظم ونشاط متواصل ومتصاعد لفصائل المقاومة في القدس سيدفع الاحتلال للتوجس من الضريبة الأمنية التي سيتكبدها، ويدفعه للتراجع عن تقجير الأوضاع الذي يقع الأقصى في صميم عناصره؛ وبذلك يتصدر سيناريو الهبة الشعبية سلم التطورات في القدس والأقصى.

◀ الأحزاب والمنظمات العربية والإسلامية والعلماء ووسائل الإعلام:

رصد التفاعل مع الأقصى يشير بشكل واضح إلى خسارة الرهان على الموقف الرسمي العربي والإسلامي لتغيير مسار الأحداث باتجاه مصلحة الأقصى. ولكنه يشير أيضاً إلى أن موجة التفاعل مع الأقصى متى كانت كبيرة فإن الاحتلال يحسب لها حساباً كبيراً. وسبق أن تحركت جموع من الأحزاب والقوى والمنظمات العربية والإسلامية مشفوعة بتعبئة من العلماء الذين يبرز دورهم المؤثر في قضية كالأقصى، ومدعومة بتغطية إعلامية واسعة ومستمرة، وأدى ذلك إلى دفع الاحتلال إلى التراجع عن مخططاته، ولنا في تفاعل هذه الأطراف مع محاولة الاحتلال هدم طريق باب المغاربة في شباط/فبراير 2007 أوضح دليل ومثل حين اضطرّ الاحتلال للرضوخ أمام موجات الغضب وتركيز الإعلام على جرائم الاحتلال

بحق الأقصى. إن الرهان على تحرك هذه الجهات رايح في حال قررت فعلاً أن تتحرك، ويمكن أن يتحول تحركها إلى عامل مؤثر في ترجيح السيناريوهات.

◀ السلطة الفلسطينية:

تعيش السلطة الفلسطينية حالة من التخبط في أزماتها الداخلية مع محاولة إعادة تشكيل نفسها بما يتلاءم مع الاتجاه إلى مهادنة الاحتلال وفق قواعده وشروطه، وهي مع كل انتهاكات الاحتلال لم تتخل عن التنسيق الأمني مع السلطات الإسرائيلية وتوقفت في بعض المناسبات على الاحتلال نفسه في الانقضاض على الفلسطينيين. وفي ظل هذا الواقع فإن السلطة لا تبدو قادرة على مواجهة الاعتداءات على الأقصى التي تصاعدت بشكل ملحوظ في شهر آب/أغسطس 2015 وتلخصت مواقفها في تصريحات من أحمد الرويضي، مستشار الرئيس الفلسطيني لشؤون القدس، حذر فيها من أنّ إجراءات الشرطة في الأقصى "تعكس رغبتها في حسم التقسيم الزمني تمهيداً للتقسيم المكاني". كما أبلغت السلطة في 2015/9/3 أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى دولة فلسطين أن "إسرائيل" بدأت فعلياً بتقسيم الأقصى زمانياً بين المسلمين واليهود، مطالبة بتدخل دولي عاجل وفاعل "لوقف فتيل الانفجار". وقد ذكرت وسائل إعلامية على أسنة مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين عقب اندلاع الهبة الشعبية عزم السلطة على منع تمدد هذه الهبة نحو مدن الضفة الغربية، واستغلال "تأثير" السلطة في القدس لتنفيذ الشارع المقدسي ووأد هبته.

إن تأثير السلطة في تبلور أي من السيناريوهات قد يكون محدوداً إلا أنّ وقف التنسيق مع الاحتلال والوقوف وراء فلسطينيي الضفة عوضاً عن الانقضاض على أي احتمال لمواجهة الاحتلال من شأنه أن يهيئ الأرضية لانطلاق هبة من الضفة الغربية تتواصل فيها مدن الضفة، بما فيها القدس، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعطي دفعة لتحقيق السيناريو الثالث الذي سيعطل مخططات الاحتلال وهجمته على الأقصى.

◀ الموقف الإسرائيلي:

يبدو من تصريح الحاخام غليك بعد لقائه ننتياهو أن رئيس الحكومة غير راضٍ عن "الوضع القائم" الذي يحرم بموجبه اليهود من "حقهم" بالصلاة في الأقصى، وهو معني بإيصال رسائل إيجابية إلى "منظمات

المعبد" بأن الدولة معنية بتأمين هذا الحق، لكن ضمن ما هو متاح وما يمكن أن يقبل به اللاعبون الدوليون والدول العربية والإسلامية وبما لا يثير قلقاً أمنياً. وتشير التحركات الأخيرة على مستوى وزير الجيش، ضمن التنسيق مع الشرطة والشبابك ومدعي عام الحكومة، لجهة استهداف نساء الأقصى، وتجريم المرابطين والمرابطات إلى محاولات تكريس التقسيم والسيادة الإسرائيلية على الأقصى، وهو الأمر الذي يجعل السيناريو الثاني أكثر ترجيحاً. ولا شك في أن العوامل السابقة هي من أكثر ما يؤثر في الموقف الإسرائيلي، بالإضافة إلى عوامل إسرائيلية داخلية.

تشكل هذه الأطراف عوامل أساسية للتأثير في مسار الأحداث والسيناريوهات المحتملة، ولكن ذلك لا يعني أنها هي وحدها من يحدد مستقبل الأقصى والسلوك الإسرائيلي تجاهه، فهناك عوامل أخرى تؤثر ولكن بمستوى أقل كموقف جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمغرب والسعودية وتركيا ومصر ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي... إلخ. ويتعزز تأثير هذه الجهات لو تضافرت في ما بينها.

التوصيات:

1. المملكة الأردنية الهاشمية: على الأردن بشكل خاص واجب التصدي لسياسات الاحتلال، واستعادة زمام المبادرة في الأقصى بعد أن أصبح الاحتلال متحكماً بالمسجد:
 - على الأردن التعامل مع اعتداء الاحتلال على موظفي الأوقاف وحراس المسجد على أنه اعتداء على سيادتها وتعرض لموظفيها، والسكوت على هذه الاعتداءات يوحى بالخضوع للاحتلال وقبول سلطته في الأقصى كأمر واقع.
 - قطع العلاقات الاقتصادية مع الاحتلال، فأقل فائدة قد يجنيها الاحتلال من هذه العلاقة، إذا وضعنا جانباً الريح المادي، هي تبييض صورته من خلال العلاقة بين الوصي على الأقصى من جهة، ومن يعتدي على المسجد من جهة أخرى.
 - قطع العلاقات السياسية والتبادل الدبلوماسي مع الاحتلال لما يحمله ذلك من رسائل إلى الاحتلال، وتأكيد لرفض الاعتداءات على المسجد الأقصى وأي مخططات يسعى الاحتلال إلى فرضها عليه.

- المكونات الشعبية والجماعية في الأردن مدعوة إلى الاضطلاع بدور قويّ وفَعّال عبر تنظيم الفعاليات الداعمة للأقصى والرافضة لمشاريع التهويد والتطبيع بما يشكّله ذلك من وسيلة لإبراز التضامن مع قضية الأقصى، بالإضافة إلى الضغط على الحكومة وعموم المستوى الرسمي لضمان عدم الانجرار إلى مهادنة الاحتلال.

2. السلطة الفلسطينية:

- وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال الذي يشكّل انقلابًا على الشعب وعلى حقّه في المقاومة، وعليها تبعًا لذلك احتضان المقاومة الشعبية التي تعبّر عن رفض الشعب الفلسطيني للاحتلال، وإطلاق يد المقاومة عوضًا عن ملاحقة أفرادها وسجنهم بتهمة تعكير العلاقة مع الاحتلال.
- إعادة إنتاج خطاب سياسي وإعلامي متماسك و متمسك بالقدس والأقصى مع الالتفات إلى ضرورة التكامل بين هذا الخطاب والعمل الجاد على الأرض.
- الاستفادة من توصيف فلسطين كدولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة لرفع الدعاوى والقضايا على الاحتلال، وتفعيل التواصل مع السفارات والقناصل والحكومات في العالم لتقديم التقارير التي تبيّن مخططات الاحتلال، وإصراره على مواجهة المجتمع الدولي من خلال التمادي في تجاوز القوانين الدولية.

3. المقاومة الفلسطينية:

- تثبيت موقف وطني جامع يشكل ميثاق شرف "يحرم" التنازل عن القدس والتقصير في نصرتها، والضّغط على السلطة الفلسطينية وفريق التسوية والمفاوضات لمنع أيّ تنازل عن القدس ومقدساتها، ومنع تمرير أي مشروع يتيح للاحتلال المشاركة بإدارة شؤون المسجد الأقصى.
- تفعيل الجانب العسكري المقاوم ولو بأبسط الأشكال، لا سيما في الضفة الغربية والقدس، لما له من تأثير قوي في العقلية الصهيونية، ولما يشكّله من عامل ردع ثبتت نجاعته في إيلام الاحتلال وكبح جموحه.

- استثمار الالتفاف الشعبي حول فصائل المقاومة وتوجيه الجماهير للتحرك المتواصل على مختلف الصعد الإعلامية والثقافية والتعبوية والجماهيرية لتشكيل حالة ضغط على الاحتلال.
- 4. المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948: مع تقدير الدور الذي يقوم به هؤلاء في ردف حركة الرباط والتصدي لعمليات التهويد والتقسيم، وفي ظل القيود التي يفرضها الاحتلال عليهم بشكل تصاعدي، فالمطلوب هو:

- عدم الاستسلام لسياسات الاحتلال التي تهدف إلى تفتيرهم وتأييسهم ودفعهم إلى التخلي عن مقدساتهم، والتمرد على كل قرارات الاحتلال وسياساته.
- الانتقال بحراكمهم من دائرة المبادرات الفردية غير المترابطة إلى موجة متعاظمة ومنظمة من المواجهة المفتوحة والشاملة زماناً ومكاناً مع الاحتلال بما يؤدي إلى إرهاقه. فالرهان معقود على مبادرتهم وصمودهم بعدما أثبتوا أن لديهم عزيمةً مكنتهم من التقلت من قيود الاحتلال ووضعتهم في بعض محطات المواجهة مع الاحتلال في موقع المهاجم المباغت والمفاجئ لا في موقع الدفاع وتلقي الضربات.
- تكثيف حملات شد الرباط وتأمين الرباط المتواصل في الأقصى لدورها في سد الطريق على اتجاه الاحتلال إلى تعزيز الاقتحامات في الأوقات التي يكون المسجد فيها خلواً من المصلين، وابتداع الوسائل المناسبة للالتفاف على محاولات الاحتلال تقييد حركتهم ومنعهم من القيام بواجب نصره الأقصى.

5. الدول العربية والإسلامية:

- مراجعة موقفها والوقوف في وجه مخططات الاحتلال، لا سيما مع ما يشاع عن مواقف دول تنتمهاى مع الاحتلال وتساهم، بتواطؤ أو من دون علم، في تقسيم الأقصى.
- الضغط على دولة الاحتلال من خلال تفعيل المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية حيث إنّه لا يمكن مكافأة "إسرائيل" على اعتداءاتها على الأقصى بتبادل التمثيل الدبلوماسي أو إقامة علاقات تجارية أو الانفتاح على التطبيع معها.

- الوقوف وراء مطالب الشعب الفلسطيني ودعم حقوقه عوضاً عن محاولة استمالة الاحتلال عبر دعم مسار التفاوض من دون الاستفادة من عناصر القوة وأوراق الضغط التي تملكها.
- تأمين الدعم المالي لحماية الأقصى عبر دعم المقدسيين وأهالي الأراضي المحتلة عام 1948 بما يحقق لهم مقومات الصمود بما هم خط الدفاع الأول عن الأقصى والأقدر على الحضور فيه على المستوى الميداني.
- المطلوب من المملكة المغربية باعتبارها تتراأس لجنة القدس أن تفعل هذه اللجنة ودورها، وأن ترفع من سقفها السياسي بما يتناسب مع حجم التحديات التي تواجه الأقصى. وبإمكان المغرب لعب دور فاعل في دول المغرب العربي وأفريقيا لدفعها لتحمل مسؤولياتها التاريخية انطلاقاً من دورها في الماضي في تحرير القدس، وواجباتها في الحاضر لمنع تقسيم الأقصى والاعتداءات عليه.

6. منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية:

- المنظمة التي تأسست بعد حادثة إحراق الأقصى عام 1969 مطالبة بأن تنتبه إلى محاولات إحراقه المستمرة والمتصاعدة، وترفع سقف موقفها السياسي والميداني استجابة لحجم التهديدات المحيطة بالأقصى من دون انتظار إقدام الاحتلال على خطوات عملية في المسجد للنتبه بعدها إلى خطورة مشروع التهويد.
- عدم تغطية أي تنازلات عن القدس والأقصى قد تقدّم تحت ستار المفاوضات والتسويات.

7. الإعلام: إنّ لكشف جرائم الاحتلال ومشاريعه التهويدية عبر الإعلام دوراً كبيراً في إحداث ضجة

حول هذه المشاريع بما ينبّه لها ويوجد بيئة لعرقلتها. والإعلام مطالب بتغطية مستمرة ومتواصلة تلامس هموم القدس والأقصى ولا تقتصر على التغطيات الموسمية التي تترك للاحتلال فراغاً مريحاً للإقدام على تنفيذ مخططاته من دون رقيب. ويمكن تأكيد أهمية الإعلام بملاحظة تعمد الاحتلال منع الصحفيين من دخول الأقصى لتصوير اعتداءاته وتجاوزاته ونقل الواقع إلى الرأي العام.

- الحرص على إبقاء قضية الأقصى في مقدمة تغطيتها للتطورات في الدول العربية والإسلامية والتعاطي معها كواحدة من قضايا الأمة المركزية التي لا يجوز التهاون في تغطيتها كيلا تصبح شريكاً في عملية تهويد الأقصى والاعتداء عليه أو شاهد زور عليها.



- تبني استراتيجية إعلامية تجعل القدس والأقصى أولوية تغطي تطوراتها باستمرار وليس في المناسبات حرصاً على ألا تغيب عن المحددات التي تشكل الرأي العام وتحدد اتجاهاته.
- الكتاب والصحفيون مطالبون بتناول قضية الأقصى وتكثيف كتاباتهم حول الموضوع وتناوله من شتى الجوانب سواء على مستوى ممارسات الاحتلال أو الوسائل اللازمة لمواجهتها.

8. العلماء:

- تكريس قضية الأقصى كقضية العرب والمسلمين المركزية مسؤولة كبيرة فلا بد من طرحها على أنها عقيدة ودين، ولا بد من أن يلعب العلماء والدعاة دوراً في تحريك وتعبئة الجماهير واستنهاضها لنصرة الأقصى.
- من المهم إصدار وثيقة تؤكد تحريم التنازل والتفاوض على القدس والأقصى، وتؤكد حق الأمة الحصري بالأقصى، وتجدد العهد للقيام بكل ما يمكن للدفاع عنه.

9. الأحزاب والقوى والمنظمات الأهلية والشعبية:

- تعبئة الشعوب والجماهير وتوجيهها لتحرك شامل وواسع ومستمر في مختلف المدن والعواصم العربية والإسلامية والغربية.
- تأسيس تحالف دولي لهذه المنظمات والأحزاب لتشكيل جبهة عريضة لمواجهة مخططات الاحتلال.
- تفعيل المقاطعة الشعبية للاحتلال ومنتجاته وجامعاته وكل من يدعمه.
- الضغط على الحكومات لاتخاذ المواقف القوية والجادة التي تعبّر عن تمسكهم بحقهم الحصري بالأقصى، والضغط لدفع الحكومات إلى مقاطعة الاحتلال اقتصادياً وسياسياً وملاحقته وكشف جرائمه في المحافل الدولية المختلفة.